

وحيث نسم الامام ع
وحيث كان له ان يقضي
من كل صفة من الوجوه
ويفعله قل ما تولا
وجاز نقل اموال المالك
بوضع الماء من ثوبه
او في مساهمة لقضائه
وجاز نقل المذبح والوصية
وذلك التيمار للانعام
بالوسم ثم حيوانا لصاحبه
وما في حق الميت بحرية
والعزيم نظوا الضيقة
وفي زمانه هو على علي
وما لدى الاموال ان يفقا
مما جازت الدين في قول
باب السكك
نخصه افضل السلام
وهي الصبي والور والاشك
ومنه تخيير يسا وطريق
ومنه اخذ له على التناوي
من غير تفصيل وان يصار
للاضاد من غسل
وحصل ايضا حرمان

فقد جازت المجمع حين
على ان لا يغير التخصيص
والا افضل لانها تليق
بعضها جازت في حلال
من قبل نقل طهره هائل
فطرته او كان اربعا
ان كان في خيامة المنصه
وهذا الحمان المائة
كان في فضل الانام
يكوي لجه وجهه بصدقه
او بصغار فعل حلالا
افضل على فرضها الحقة
ولقريب جاز او في
امواله مع حاجته تصدقا
حظروا غيرهما تفصيل
بواجب عن ساير الانام
كلا السواك فله المزية
كراهة له في الوفاق
كلا ان له لكل مسك
في حره انضاع والاشك
صا به لم يعص وما ظله
لصدقا المظن والره

وحرم

وحرم المفضو ضرر وظالم
وسرعه لانه من طبا
وخائبات عينه والبيد
وهذا الحمان للمائة
وبما جاءه صا الظوم
وخرخر لعي والغنيمه
ونكر انانه بان وجب
وبن وول غير من حرمه
وانه صدقه من هبة
وكالس الامور بحرمه
والجمع فهو وصوة حرمه
وهو نفسه وفيه يتكلم
يجوز لفضة للا يعقد
وغير ذلك وشهود وكذا
ومع احرام وشرايد

فصل

من ثابته قد وجد
تزوج والده والولود
اولي خطبة له والخطبة
قبل ان يصيهم ولو في العفة
ويجوز التماس شرعا والنظر
ولو لما بين كالتفلاصة
ولا اذا اشتد في فرج ولا

لاى ولو اولى لكان
يقان الا عبد لا سوطا
لطلب الحزا ولو بالمثل
او للكفاية اذا لزم
كدا صفي الغرور الغرور
وقد ذكر الفقهاء في البيعة
على المصلح ان يجزى ان طلب
وتعطى مده في المصلحة
وحرمة الزوج في نكاحه
وباسمه وهذا بليسته
وحكمه لنفسه وعترته
كاقبولها للم بعمد
من غير حصر وولي وجد
بمسئله منها خصوصا اذا
اذ نزل للطرفين استعمالا

مونه او شر التبعدا
نسبية وقربا بعيدا
ونظر لخطا غير العور
مضافا لاستبصار المحبوبة
لا يجوز قصدي التزويج
مريدا او رجل سوى الحاجة
بصغرا وبالتماد جلالا